

وهذا يرجع إلى عدة أسباب: 1. حداثة الموضوع وتطوره السريع : التطور التكنولوجي السريع يجعل النصوص القانونية عاجزة عن مواكبة كل المستجدات، مما يصعب على الباحثين العثور على مراجع محدثة. 2. ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة : معظم البحوث القانونية في الجزائر تركّز على مواضيع تقليدية، بينما تظل الدراسات حول الأدلة الرقمية قليلة وغير شاملة. و غياب مراجع عربية متعمقة في هذا المجال، التي قد لا تتوافق تماماً مع السياق الجزائري. 3. ضعف البنية التشريعية والاجتهاد القضائي : التشريع الجزائري لا يزال في مرحلة التأسيس فيما يخص الأدلة الرقمية، مما يعني أن الاجتهادات القضائية محدودة وغير موثقة بشكل كافٍ.